

واضطراب الآراء على ان لاخالق الا الله ثم قال في سياق
 هذه الكلام ان كل مقدور لقادر قاله تعالى قادر عليه
 ومنسئله وهذا ينافي ما نقله عن القاضي من ان قدرة
 العبد توش في حال الفعل قالت وانفتحت المعتزلة ومن
 تابعهم من اصل الاصول على ان الصاد فوجوه وول لا فعالهم
 مخترعون لصلوات نحن الآن نذكر المذهب المقولة في ذلك
 وتخصرها فنقول اذ تفرقت بين فرقته اثبت
 القدرة للعبد وفرقة نفتها وهم اجبرية ثم افرقت المشيئة
 للقدرة ففرقتين فرقة زعمت ان القادر بها يوش في مطلقها
 وفرقة نفت ذلك والذين زعموا التأثير افرقوا على ثلاثة
 فرقة فرقة قالت توش في الوجود وفرقة قالت توش
 في احوال وفرقة قالت توش في وجه واعتبار فاما الفرقة
 السلفية للتاثير في المعلق فخص الاشعرية والفرقة الذين
 قالوا يثبتون التاثير في احوال القاضي ومن نصر مذهبه
 والتأملون بالوجه والاعتبار من مال الى ذلك من نفقات
 الاحوال كالاستاذ ومن نصر مذهبه واما الفرقة الذين
 قالوا يوش القادر عندهم في الوجود فافترقوا فرقتين
 احدهما المعتزلة قالوا يوش في وجود قطعه على خلاف ارادة
 الباري تعالى وهو لا محض العبد الاستقلال بالفعل
 وفرقة اخرى كاسام كرمين في اخر عمره قال قدرة العبد
 توش في الوجود على اقدار خصصها الباري وارادها
 فلم يكن العبد مستقلا بفعله اذ يحتاج الى مراد محض
 لعله بالوجه الجائز الذي اختص به وهذه جملة المذاهب
 المقولة في هذا الباب مستوعبة ونحن ان شاء الله
 نتكلم على كل فريق بما يليق به مستعينين بالله وهو
 خير

موجدون

خير معين ثم قال صاحب الكتاب ان مقدمي المعتزلة
 امتنعوا من اطلاق ان العبد خالق لفعالته لقرب عنهم
 بالسلف وابعادهم على ان لاخالق الا الله تعالى واطبق
 المتأخرون ان العبد خالق لفعالته ومنهم من قال العبد
 خالق والباري لا يسمي خالقا لله الا على سبيل التحوز
 وقد بيني الكلام على مباحث عقلية في الادلة ومناقضات
 الخصوم وتمسكات سمعية في بطلان مذهبهم وتحفيق
 مذهب اهل الحق وترجم على ذلك بثلاثة اضرب الضرب
 في الادلة على امتناع كون العبد خالقا وقد ذكر طرفتين
 الاولى ان كل ممكن مقدور للباري تعالى وفعل العبد
 ممكن فيجب ان يكون مقدورا وان يصحوا كونه ممكنا بنا على
 تعلق قدرة العبد وامتناع مقدورين قادرين قيل لهم
 قبل ان بقدره عليهم اذا علم انه سيقدره عليه اهو قادر
 عليه ام لا فان قالوا لا فقد اخرجوا الممكن عن عموم قادية
 وان قالوا نعم امتنع ان يبطل تعلق قادية عندكم لتعلق
 قدرة العبد واذا ثبت كونه مقدورا فكل مقدور له فهو
 خالقه وما خلقه امتنع ان يكون مخلوقا لغيره قلت
 وهذه الطريقة فيها نظرو ذلك ان كون الممكن مقدورا
 للقادر يحتمل معنيين احدهما تاتي وقوع الفعل منه
 والثاني وقوعه به فتاتي الوقوع ثابت قبل الوقوع ولا
 يرتفع ذلك التمكن والثاني بوجود القدرة الجارية وتو
 مقدورين قادرين احدهما قادر بمعنى انه مخترع
 والاخر قادر بمعنى التمكن والصلاحية والثاني غير متمنع
 واما المتمنع وقوعه بها فلا يمنع صلاحية القدرة